

س. ش. أ.  
الرقم : ٧٩ <  
تاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

### دفتر الشروط الخاص

لتلزم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال  
على الطرقات الجبلية أثناء فصل الشتاء .



دفتر الشروط الخاص

لتلزم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال على  
الطرقات الجبلية أثناء فصل الشتاء بطريقة المناقصة العمومية

المادة الأولى: موضوع الإلتزام :

غاية المناقصة العمومية الحاضرة هي تلزم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال على الطرقات الجبلية في مختلف المناطق اللبنانية أثناء فصل الشتاء وفقاً للمواصفات الفنية وللكشف التقديري المرفقين بدفتر الشروط الخاص هذا واللذين يعتبران جزءاً لا ينفصل عنه ، حيث يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه مع كافة المستندات المتعلقة بالمناقصة في قلم مصلحة الصيانة - مديرية الطرق الكائن في الطابق الثاني من مبنى وزارة الأشغال العامة والنقل في الفياضية خلف الكلية الحربية ، كما يُنشر على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام .

في حال وجود اية استفسارات تتعلق بإجراءات هذا التلزم يمكن للعارض الاتصال بالشخص التالي:

- الاسم: \_\_\_\_\_ المهندس وائل قصاب \_\_\_\_\_

- التسمية الوظيفية: \_\_\_\_\_ رئيس دائرة الآليات والتجهيزات بالتكليف \_\_\_\_\_

- رقم الهاتف: \_\_\_\_\_ 03/682759 \_\_\_\_\_

\* يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطي خلال مهلة تنتهي قبل عشرة ايام من تاريخ تقديم العروض وعلى الادارة ان تجيب خلال مهلة تنتهي قبل ستة ايام من الموعد النهائي لتقديم العروض.

\* يحق لكل ذي صفة او مصلحة الاعتراض على اي قرار تتخذه الادارة في المرحلة السابقة لنفاذ العقد يكون مخالفاً لقانون الشراء العام وذلك وفقاً لاحكام الفصل السابع من القانون المذكور .

\* تتبع اجراءات الاعتراض المعمول بها لدى مجلس شورى الدولة لحين تشكيل هيئة الاعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام.

\* يمكن للإدارة ان تلغي الشراء و/أو أي من اجراءاته في أي وقت قبل ابلاغ الملتزم المؤقت إبرام العقد، في الحالات التي نصت عليها المادة 25 من قانون الشراء العام.

\* عند التعارض بين أحكام دفتر الشروط هذا وأحكام قانون الشراء العام تطبق أحكام قانون الشراء العام.

\* تتم الدعوة الى هذا التلزم عبر الإعلان على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام بالإضافة الى أية وسيلة أخرى تحددها الإدارة إذا لزم.

\* النماذج والملحق المرفقة بدفتر الشروط هذا:

1- جدول تفصيلي بالمواصفات الفنية والكميات والأصناف المطلوبة.

2- الكشف التقديري.

3- نماذج عن:

- تصريح الاشتراك في الإلتزام وصك التعهد بضمان البضاعة ، ورفع السرية

المصرفية لمصلحة الإدارة.

- تصريح النزاهة.

- ضمان العرض (كتاب الضمان المصرفي).

الوثائق المذكورة اعلاه تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

المادة الثانية : يجب أن تكون كميات الملح المعروضة جاهزة للإستعمال ، وأن تكون المواصفات الفنية المطلوبة هي الحد الأدنى المقبول .

المادة الثالثة : يُقبل للإشتراك في هذه الصفقة الشركات التجارية والمؤسسات المسجلة رسمياً والتي

تعمل في هذا المجال أو المشابه له .

- المسجلون في الضريبة على القيمة المضافة .

- المسجلون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

المادة الرابعة : المستندات المطلوبة :

على العارض الذي يرغب الإشتراك في المناقصة أن يُقدم المستندات التالية :

- 1 . تصريح وتعهد (بحسب النموذج المرفق) يتضمن التقيد التام بأحكام دفتر الشروط والمواصفات الفنية ورفع السرية المصرفية لصالح الإدارة ، يتخذ فيه محل إقامة صريح لتبليغ المراسلات العائدة للإلتزام ، عليه طابع مالي بقيمة خمسين الف ليرة لبنانية (رسم طابع مالي) .
- 2 . تصريح النزاهة (بحسب النموذج المرفق) ، بعد تعبئة المعلومات المطلوبة وتأكيد العارض على ما ورد في متنه يوقع عليه (مع الختم) ، تحت طائلة رفض عرضه .
- 3 . ضمان العرض (التأمين المؤقت) وفقاً للمادة السادسة أدناه .
- 4 . صورة مصدقة عن الإذاعة التجارية لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .

5. صورة مصدقة لدى الكاتب العدل عن التفويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير صاحب المؤسسة أو أحد المفوضين بالتوقيع عن الشركة لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .
6. صورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة أو المؤسسة في وزارة المالية - مديرية الواردات ، لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .
7. صورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة أو المؤسسة في مديرية الضريبة على القيمة المضافة ، لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .
8. صورة مصدقة عن براءة الذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سارية المفعول بتاريخ جلسة التلزم (صالحة للإشتراك في المناقصات العمومية أو شاملة) ، ويجب أن تكون الشركة أو المؤسسة مسجلة في الصندوق ، وترفض كل إفادة يذكر عليها عبارة "الشركة أو المؤسسة غير مسجلة" .
9. صورة مصدقة عن إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري وعائدة للشركة أو المؤسسة لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم ، على أن تتضمن هذه الإفادة من ضمن بياناتها :
  - أسماء المفوضين بالتوقيع عن الشركة أو المؤسسة .
  - موضوع الشركة أو المؤسسة .
  - كافة الوقوعات الجارية على الشركة أو المؤسسة .
  - أسماء الشركاء والمساهمين في الشركة ، ولا سيما بيان أسماء حملة الأسهم الإسمية بالنسبة للشركات المساهمة .
10. صورة مصدقة عن إفادة عدم الإفلاس من المحكمة المختصة لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .
11. صورة مصدقة عن إفادة عدم التصفية من المحكمة المختصة لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ جلسة التلزم .
12. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو "من يمثله قانوناً" لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم ، خالٍ من أي حكم شائن.
13. تصريح من العارض يبين فيه صاحب الحق الاقتصادي حتى آخر درجة ملكية (كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي أو معنوي) . يمكن الإستعانة بالنموذج م18 الصادر عن وزارة المالية لحين صدور نموذج خاص عن هيئة الشراء العام.
14. تعهد من قبل العارض بالإلتزام بالمواصفات الفنية الملحقة بدفتر الشروط الخاص .

**ملاحظة :** إذا أصبحت المعلومات المنشورة في ملف التلزم مختلفة جوهرياً نتيجة لإيضاح أو تعديل صدر وفقاً للمادة 21 من من قانون الشراء العام، فسيتم تأمين نشر المعلومات المعدلة بالطريقة نفسها التي نُشرت بها المعلومات الأصلية وفي المكان نفسه ، وسيتم أيضاً تمديد الموعد النهائي لتقديم العروض على النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 20 من قانون الشراء العام .

#### **المادة الخامسة: السعر :**

يُحدد العارض سعره بالدولار الأميركي ، ويشمل هذا السعر ثمن كميات الملح المطلوبة جاهزة للإستعمال مشتملاً النقل من مخازن المتعهد والإيداع في مخازن دائرة الآليات والتجهيزات في الدكوانة أو في مراكز رفع الثلوج المعتمدة بناءً لما تحدده الإدارة ، ويشمل السعر أيضاً مصاريف عملية وزن الكميات عند التسليم وكافة النفقات والرسوم والضرائب ورسم الطابع المالي وخلافه ، حيث ان كافة الطوابع والضرائب والرسوم التي تتوجب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملتزم بما فيها الضريبة على القيمة المضافة .

#### **المادة السادسة : كتب الضمان :**

حُدّد مقدار "ضمان العرض" (التأمين المؤقت) الذي يجب إرفاقه بالعرض بمبلغ \$//1,800/ فقط الف وثمانماية دولار اميركي .

كذلك حُدّد مقدار "ضمان حسن التنفيذ" (التأمين النهائي) الذي يجب أن يقدمه الملتزم الفائز بالصفقة بنسبة 10% (عشرة بالمائة) من قيمة الصفقة وبنفس شروط "ضمان العرض" ، ويجب على الملتزم تقديم هذا الكتاب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بدء نفاذ العقد ، وفي حال التخلف عن تقديم "ضمان حسن التنفيذ" يصادر "ضمان العرض".

يكون "ضمان العرض" إما نقدي بموجب إيصال من الخزينة اللبنانية يرفق بالعرض وإما بموجب كتاب ضمان مصرفي صادر عن مصرف وارد اسمه على لائحة المصارف الصادرة عن حاكم مصرف لبنان والمعمول بها بتاريخ المناقصة مقبولة كفالاته لدى الدولة اللبنانية محرر بإسم ... شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال على الطرقات الجبلية أثناء فصل الشتاء ... لصالح ... وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للطرق والمباني ... صالحاً لمدة مائة وعشرون يوماً من تاريخ جلسة التلزم ويمكن تمديد هذه المدة وفقاً لاحكام المادة 22 من قانون الشراء العام .

مع لفت النظر الى وجوب التقيد بالنص الرسمي لكتب الضمان المصرفية الصادرة عن الدولة على أن تتضمن التكافل والتضامن مع المكفول، وكل نص مخالف لذلك يُعرض المشترك لرفض العرض المُقدم منه .

لا يقبل الاستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي او بإيصال معطى من الخزينة عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته.

يعاد "ضمان العرض" الى العارضين الذين لم ترسو عليهم الصفقة في مهلة اقصاها بدء نفاذ العقد ، اما "ضمان العرض" العائد للعارض الذي ترسو عليه الصفقة فيحتفظ به لحين استبداله بـ"ضمان حسن التنفيذ" .

المادة السابعة : يُعاد "ضمان حسن التنفيذ" الى الملتزم بناء على طلب خطي مُقدم منه بعد تنظيم محضر الإستلام النهائي .

المادة الثامنة : قبول العرض الفائز وبدء تنفيذ العقد :

تفتح العروض لجنة التلزم المشكلة وفقاً للاصول من قبل الجهة الشارية وذلك في جلسة علنية فور انتهاء مهلة تقديم العروض وفقاً للمادة 54 من قانون الشراء العام.

ان مدة صلاحية العروض هي 90 يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض يمكن تمديدتها وفقاً لاحكام المادة 22 من قانون الشراء العام.

تُطبق أحكام الفقرة (ثانياً) من المادة 100 من قانون الشراء العام فيما يتعلق بالإستعانة بخبراء في عملية التقييم ، عند الإقتضاء.

يتم تقييم العروض وفقاً للمادة 55 من قانون الشراء العام، ويسند الالتزام مبدئياً لمن قدم أدنى الأسعار بالشروط الفنية المطلوبة وبالشروط المحددة في هذا الدفتر وفي ملف التلزم ما لم تقرر الجهة الشارية ان السعر المقدم منخفض انخفاضاً غير عادي وترفض العرض وفقاً لاحكام المادة 27 من قانون الشراء العام.

إذا تساوت الأسعار بين العارضين أعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عيّن الملتزم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

بعد التأكد من العرض الفائز تبلغ الادارة العارض الذي قدم ذلك العرض كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزم المؤقت) والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة ايام عمل تبدأ من تاريخ النشر.

فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الادارة بابلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدى 15 يوماً.

يوقع المرجع الصالح لدى الادارة العقد خلال مهلة 15 يوماً (يمكن تمديدتها الى 30 يوماً او لحين موافقة المراجع الرقابية المختصة) من تاريخ توقيع العقد من الملتزم المؤقت .  
يبدأ نفاذ العقد عند ابلاغ الملتزم من قبل الادارة وفقاً للاصول بتصديق العقد وتوقيعه من قبل المرجع الصالح.

يحق للإدارة فسخ الالتزام ومصادرة التأمين وإعادة التلزم على حساب ومسؤولية المتعهد وذلك في حال مغايرة المستندات المقدمة مع العرض للواقع.

تُطبق أحكام المادة 33 من قانون الشراء العام في ما يتعلق بفسخ الالتزام ، فلا يحق للإدارة فسخ الالتزام إلا وفقاً لما نصت عليه أحكام فسخ العقد في الفقرة (ثالثاً) من المادة 33 من قانون الشراء العام ، وفي البند (3) من الفقرة (أولاً) من ذات المادة في حال إعتبار الملتزم ناكلاً.

يتوجب على العارض تسديد رسم الطابع المالي والبالغ 4 بالآلف من قيمة الصفقة خلال خمسة أيام عمل تلي تاريخ بدء نفاذ العقد و 4 بالآلف من قيمة الصفقة عند قبض مستحقاته.

#### المادة التاسعة : سير العمل ومهل التنفيذ :

خلال مهلة خمسة اشهر على الاكثر من تاريخ بدء نفاذ العقد، يسلم المهندس المشرف مواقع العمل إلى الملتزم ويعطيه امر المباشرة فيجري تسليم جميع مستندات الالتزام.

- تاريخ بدء نفاذ العقد: هو تاريخ ابلاغ الملتزم من قبل الادارة وفقاً للاصول بتصديق العقد وتوقيعه من قبل المرجع الصالح.

- تاريخ ابتداء العمل بالعقد: بعد إبلاغ تصديق الالتزام للمتعهد ومن تاريخ تسليمه مواقع العمل واعطائه أمر المباشرة.

- تاريخ انتهاء العمل بالعقد (مهلة التنفيذ): إن مهلة التنفيذ مُحددة بشهرين ، تُحسب إعتباراً من تاريخ تسليم المتعهد مواقع العمل واعطائه أمر المباشرة وحتى تاريخ تقديم طلب الإستلام الى دائرة الآليات والتجهيزات .

\* ترتدي هذه المهلة طابعاً نهائياً ويدخل فيها أيام السبت والاحاد والأعياد .

\* إذا حالت دون تنفيذ ضمن المهل المُحددة ظروف قاهرة خارجة عن إرادة الملتزم ، فعليه شرحها بالتفصيل وتعليل المهلة الإضافية التي يطلبها وذلك قبل إنتهاء المهلة المُحددة وللإدارة حق البت بطلب التمديد سلباً أو إيجاباً على ضوء الأسباب الموجبة للتمديد .

#### المادة العاشرة : جزاء التأخير :

في حال تأخر الملتزم عن تسليم كميات الملح المطلوبة ضمن المهلة المحددة ، تُفرض عليه غرامة مالية قدرها واحد بالآلف من قيمتها المتأخرة وذلك عن كل يوم تأخير ، على أن لا يزيد مجموع الغرامة عن 10 % من قيمة الالتزام، وفي حال الزيادة تطبق بحقه احكام المادة 33 من قانون الشراء العام المتعلقة بمخالفة شروط العقد .

في جميع الأحوال يُصادر "ضمان حسن التنفيذ" مؤقتاً الى حين تصفية الالتزام .

#### المادة الحادية عشرة : الإستلام المؤقت :

يقوم الملتزم بعد إيداع كميات الملح المطلوبة في مخازن دائرة الآليات والتجهيزات في الدكوانة أو في مراكز رفع الثلوج المعتمدة بناءً لما تحدده الإدارة ، بتقديم طلب خطي لاستلامها يتخذ أساساً لحساب مهلة التنفيذ .

تُحيل الدائرة المذكورة طلب الإستلام الى اللجنة المنصوص عنها في المادة 101 من قانون الشراء العام بالتسلسل الإداري مرفقاً بمطالعتها فتقوم اللجنة بحضور الملتزم أو من ينوب عنه بمعاينة كميات الملح المُقدمة ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة . فإذا تبين لها أن الصفقة تُفُذت وفق ما هو مطلوب في دفتر الشروط قامت بتنظيم محضر إستلام مؤقت بكميات الملح المُقدمة .

أما إذا رأت اللجنة أن الصفقة قد تُفُذت بصورة عامة وفقاً لأحكام دفتر الشروط مع وجود بعض النواقص أو العيوب الطفيفة وغير الجوهرية التي لا تحول دون إجراء الإستلام، فيمكنها أن تقوم بالإستلام وفقاً للشروط المُحددة في المادة 101 من قانون الشراء العام .

وأما إذا تبين أن الملتزم خالف في تنفيذ الصفقة شروط العقد فعندها ترفض اللجنة الإستلام .

#### المادة الثانية عشرة : كيفية الدفع :

يُدفع للمتعهد بموجب كشوفات بكميات الملح المستلمة على أن يوقف 10 % كتوقيفات عشرية الى أن يتم الإستلام النهائي ، وذلك بناءً على جدول خلاصة الكميات الصادر عن دائرة الآليات والتجهيزات .

يجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً من قبل لجنة الاستلام التي تشكلها الادارة سنداً لاحكام المادة 101 من قانون الشراء العام .

ان عملة هذا العقد هي الدولار الاميركي، ويجري دفع استحقاقات الملتزم بالعملة اللبنانية تحتسب وفقاً لسعر صرف صيرفة (أو أي سعر صرف رسمي آخر يتم اعتماده من قبل المرجع المختص) بتاريخ جلسة فض العروض مع امكانية الدفع نقداً بتحويل المستحقات المتوجبة الى صندوق المال المختص، كما وتطبق معادلة تعديل الاسعار الواردة في المادة الحادية والعشرين من هذا الدفتر والمتعلقة بتعديل سعر صرف الدولار الاميركي على منصة صيرفة .

#### المادة الثالثة عشرة : مدة الضمان :

يتعهد الملتزم بضمان كميات الملح المقدمة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ محضر الإستلام المؤقت ، يبقى خلالها مسؤولاً عن جودة وفعالية كميات الملح المُسلّمة ومدى مطابقتها للمواصفات الفنية الواردة في دفتر الشروط ، وعليه أن يقوم بتبديل الكميات التي يظهر فيها عيوب ضمن المهلة التي تُحددها له الإدارة على ضوء نوع هذا العيب .

#### المادة الرابعة عشرة : الإستلام النهائي :

عند انقضاء مدة الضمان يجري الإستلام النهائي بناء على طلب خطي من الملتزم ، فتُعاد اليه التوقيفات العشرية المُقتطعة من ثمن كميات الملح المُقدمة بعد حسم قيمة الكميات العائبة التي لم يؤمن الملتزم تبديلها على نفقته و يُعاد اليه أيضاً "ضمان حسن التنفيذ" .

#### المادة الخامسة عشرة : مدة صلاحية العروض وتصديق الإلتزام :

تُطبق أحكام المواد 22 ، 24 و 25 من قانون الشراء العام ، فيما يتعلق بتحديد مدة صلاحية العرض وإمكانية تمديدتها ، تصديق الإلتزام أو إلغائه .  
ان مدة صلاحية العروض هي 90 يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض يمكن تمديدتها وفقاً لأحكام المادة 22 من قانون الشراء العام .  
تُمدد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الاعتراضات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات . وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك .  
يوقع المرجع الصالح لدى الإدارة العقد خلال مهلة 15 يوماً (يمكن تمديدتها الى 30 يوماً أو لحين موافقة المراجع الرقابية المختصة) من تاريخ توقيع العقد من الملتزم المؤقت .  
يبدأ نفاذ العقد عند ابلاغ الملتزم من قبل الادارة وفقاً للاصول بتصديق العقد وتوقيعه من قبل المرجع الصالح .  
تُطبق أحكام المادة 33 من قانون الشراء العام في ما يتعلق بفسخ الإلتزام .

المادة السادسة عشرة : محل الإقامة :

يُعين العارض في عرضه محل إقامة صريح تُبلغ إليه فيه جميع المراسلات العائدة لهذا الالتزام بالبريد المضمون أو بواسطة موظف من الإدارة فإذا تعذر تبليغ الملتزم في المحل المذكور لأي سبب من الأسباب يقوم الموظف بلصق نسخة عن المراسلة المراد تبليغها على باب محل إقامته ونسخة على لوحة الإعلانات في الإدارة المعنية لمدة ثلاثة أيام ويُنظم محضر بذلك بعد اليوم الثالث ويُعتبر التبليغ بهذه الطريقة قانونياً . ينظم بالتبليغات التي تتم بواسطة اللصق محضر يوقعه موظفان مكلفان بهذه المهمة ، ويضم إلى ملف الالتزام ، كوثيقة تبليغ رسمية .

المادة السابعة عشرة : رفع السرية المصرفية :

على العارض في حال إرساء الالتزام عليه أن يرفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي أودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد، من أي نوع كان، يتناول إنفاقاً للمال العام، بناء لقراري مجلس الوزراء رقم 10 تاريخ 2020/5/29 ورقم 17 تاريخ 2020/5/12 تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون السرية المصرفية التي تجيز للمتعاقدین الاتفاق مسبقاً على رفع السرية المصرفية.

المادة الثامنة عشرة : إن المحاكم اللبنانية المختصة هي الصالحة للنظر في الدعاوى التي قد تترتب من جراء تنفيذ هذا الالتزام .

المادة التاسعة عشرة : يخضع الملتزم في كل ما لا يُخالف أحكام هذه الشروط الى أحكام قانون الشراء العام والى دفتر الشروط والأحكام العامة المفروضة على متعهدي الأشغال العامة في الجمهورية اللبنانية .

المادة العشرون : مكان تقديم العروض :

على الذين يرغبون في الاشتراك بهذه المناقصة أن يقدموا عروضهم الى قلم المديرية العامة للطرق والمباني .

طريقة تقديم العروض :

تنظم وتقدم العروض ضمن غلافين مختومين وفقاً لما يلي :  
أولاً : الغلاف الأول : يُكتب على الغلاف الأول "مستندات الالتزام" ويذكر موضوع الالتزام وتاريخ جلسة الالتزام وإسم العارض ويتضمن : التصريح / التعهد ورفع السرية

المصرفية لصالح الإدارة و"ضمان العرض" وسائر المعلومات المدرجة في المادة الرابعة أعلاه .

#### ملاحظة :

- جميع المستندات المقدمة إن لم تكن أصلية يجب أن تكون صورة مصدقة من مصدرها الأساسي ، ويمنع أي نقص في المستندات المطلوبة تحت طائلة رفض العرض .
- يجب تعطيل الطوابع وفقاً للأصول القانونية .

ثانياً : الغلاف الثاني : يُكتب على الغلاف الثاني "بيان أسعار" ويذكر موضوع الالتزام وتاريخ جلسة الالتزام واسم العارض ويتضمن : عرض الأسعار مشتملاً على الكشف التقديري العائد للصفحة ويدون عليه السعر الافراضي الذي يقدمه العارض والسعر الاجمالي وقيمة الاعمال. على أن يُكتب بالحبر وبالأرقام والأحرف بدون تصحيح أو حك أو تشطيب أو تطريس غير موقع تجاهه ، ثم يوقع العارض عليه ، ويرفض كل عرض يخالف نص هذه الفقرة .

وفي حال الاختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف ، ويرفض السعر الإفرادي غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

ثالثاً : الغلاف الثالث : يوضع الغلافان الأول والثاني في غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من ديوان المديرية العامة للطرق والمباني ومدون عليه من قبل الإدارة موضوع الالتزام والتاريخ المحدد لإجرائه بالأرقام على الشكل التالي :

اليوم / الشهر / السنة / الساعة ، دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفته أو عنوانه ، وذلك تحت طائلة رفض العرض .

وتكون الكتابة على الغلاف الثالث بواسطة الحاسوب على ستيكرز بيضاء اللون ملصقة عليه .

ترسل العروض الى قلم المديرية العامة للطرق والمباني باليد أو بواسطة البريد المضمون المغفل على أن تصلها قبل الساعة الثانية عشرة من اليوم المحدد لجلسة التزيم ويرفض كل عرض يصل بعد ذلك الوقت .

المادة الحادية والعشرون : تعديل الأسعار:

لا تطبق على هذا الالتزام أحكام المادة 33 من دفتر الشروط والأحكام العامة بل تطبق أحكام المادة 29 من قانون الشراء العام وتسري عليه معادلات تعديل الأسعار بالشروط المبينة أدناه:  
معادلة تعديل الاسعار:

$$P = P_0 \left[ 0.10 + 0.9 \frac{D}{D_0} \right]$$

وتطبق على جميع مواد الكشف التقديري وجدول الأسعار.

للأحرف في المعادلات أعلاه المعاني التالية:

- P** السعر المعتمد في محاسبة المتعهد وهو خاضع للتتزيل.
- P<sub>0</sub>** السعر الوارد في جدول الأسعار (عرض الملتزم).
- D<sub>0</sub>** متوسط اقفال سعر صرف الدولار الأميركي على منصة صيرفة (أو أي سعر صرف رسمي آخر يتم اعتماده من قبل المرجع المختص) بتاريخ جلسة فض العروض.
- D** متوسط اقفال سعر صرف الدولار الأميركي على منصة صيرفة (أو أي سعر صرف رسمي آخر يتم اعتماده من قبل المرجع المختص) بتاريخ اصدار امر دفع الحوالة من قبل وزارة المالية.

شروط تطبيق المعادلات:

- 1- لا تطبق المعادلات أعلاه إلا على استحقاقات المتعهد العائدة للمبالغ الأساسية أي التي تنتج عن عملية ضرب كمية الأشغال المنفذة بالأسعار الواردة في الكشف التقديري.
- 2- إذا تبين من تطبيق المعادلات أعلاه خلال تنفيذ الالتزام زيادة أو نقصان في قيمة الأشغال المتبقية دون تنفيذ وفقاً للكميات الواردة في الكشف التقديري وجدول الأسعار:

- أ- تفوق نسبتها 25% من قيمتها الأساسية يحق للإدارة فسخ الالتزام دون أن يكون للمتعهد الحق بالمطالبة بأي تعويض.

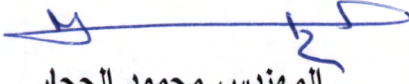
ب- تفوق نسبتها 50% من قيمتها الأساسية يحق للمتعهد طلب الفسخ أو طلب تعديل المعادلات دون أن يكون له الحق بالمطالبة بأي تعويض.

3- يوقف عشرة بالمائة من قيمة فروقات الأسعار وتعاد إلى المتعهد بعد الاستلام النهائي.

4- يجب أن تستند الكشوفات المؤقتة المنظمة وفقاً للشروط الواردة في دفتر الشروط الخصوصية على كيول تعتبر بمثابة كيول نهائية جزئية.

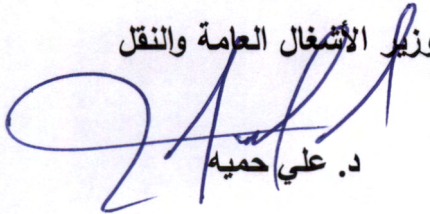
5- لا تسري معادلة التعديل ولا يعدل السعر عندما تبقى الزيادة التي تحصل تطبيقاً لها دون نسبة 5% من السعر الأساسي وإذا فاقت هذه النسبة يعطى المتعهد كافة الفروقات التي تظهرها المعادلة ويعدل السعر مهما بلغت نسبة النقصان.

6- لا تعاد التوقيفات العشرية إلى المتعهد إلا بعد تطبيق معادلات التعديل وكافة الشروط الواردة في بند تعديل الأسعار.

قدمه  
رئيس مصلحة الصيانة بالتكليف  
  
المهندس محمود الحجار

أشرف عليه  
رئيس دائرة الآليات والتجهيزات بالتكليف  
  
المهندس وائل قصاب

نظمه  
المهندس  
  
اسماعيل سعد

صدق  
وزير الأشغال العامة والنقل  
  
د. علي حميه

موافق  
مدير عام الطرق والمباني بالتكليف  
  
المهندس طانيوس بولس

موافق  
مدير الطرق بالتكليف  
  
المهندس حسام يوسف

## نماذج المستندات

### المحتويات :

- 1- تصريح الاشتراك في الإلتزام وصك التعهد بضمان البضاعة ، ورفع السرية المصرفية لمصلحة الإدارة .
- 2- تصريح النزاهة .
- 3- ضمان العرض (كتاب الضمان المصرفي).



تصريح الاشتراك في المناقصة العمومية  
وصك التعهد بضمان البضاعة ، ورفع السرية المصرفية لمصلحة الإدارة .  
لتلزم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال  
على الطرقات الجبلية أثناء فصل الشتاء .

أنا الموقع أدناه :

بصفتي : (1)

مفوضاً بالتوقيع من قبل : (2)

والمأخذ لي محل إقامة في

أرغب الاشتراك في المناقصة العمومية

الواقع

من يوم

التي تجري في الساعة

وأصرح بأنني قد أطلعت على دفتر الشروط الخاص بهذه المناقصة وملحقاتها وأتعهد بإسم (3)  
بالتقيد بأحكام هذا الدفتر كما أتعهد بتأمين كميات الملح المطلوبة

المذكورة في الكشف التقديري المرفق وفقاً للمواصفات الفنية المطلوبة والمرفقة بدفتر الشروط  
الخاص والقيام على نفقتي الخاصة باستبدال كميات الملح التي لا تعطي الحاجة المرجوة ولا تنطبق  
على المواصفات الفنية المطلوبة دون أي مقابل وذلك لغاية إنتهاء مدة الضمان المحددة في دفتر  
الشروط الخاص العائد للمناقصة والموقع من قبلي.

وأتعهد في حال رسو المناقصة علي أن أرفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي  
أودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد ، من أي نوع  
كان ، يتناول إنفاقاً للمال العام .

طابع مالي 50,000 ل.ل.

ملاحظات :

- 1- صفة الموقع وإسم المؤسسة أو الشركة التي يمثلها.
- 2- يجب على الموقع أن يكون مفوضاً رسمياً بالتوقيع عن المؤسسة أو الشركة صاحبة العرض.
- 3- العارض.

## تصريح النزاهة 1

(خاص بالعارضين)

عنوان الصفقة: \_\_\_\_\_  
الجهة المتعاقدة: \_\_\_\_\_  
اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة: \_\_\_\_\_  
اسم الشركة: \_\_\_\_\_

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

1. ليس لنا، أو لموظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة .
2. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام و الجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
3. لم و لن نقوم، و لا أي من موظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرّقة في ما يخص عرضنا أو إقترحنا.
4. لم نقدم، و لا أي من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة ، أو لأي كان.
5. لن ندخل مع أي كان في ممارسات تواطؤية من شأنها الحد من المنافسة و إلحاق الضرر بالمال العام.

في حال مخالفتنا لهذا التصريح، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيأ كان موضوعها و نقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يؤخذ بحقنا و نتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه. إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ: \_\_\_\_\_  
الختم و التوقيع

1- يُرفق هذا التصريح بالمرض تحت طائلة الرفض

## كتاب ضمان

مصرف ..... جانب وزارة .....

الموضوع : كتاب ضمان لصالحكم بناءً لأمر السيد ..... للإشتراك  
في المناقصة العمومية لتزيم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال على الطرقات الجبلية  
أثناء فصل الشتاء .

إن مصرف ..... مركزه ..... ، الممثل  
بالسيد ..... الموقع عنه أدناه وذلك بصفته ..... ، و  
بناءً لأمر السيد ..... (أو السادة ..... أو الشركة  
.....) ، يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقد أو للرجوع عنها بأن يدفع نقداً  
وفوراً دون أي قيد أو شرط أي مبلغ تطالبونه به حتى حدود ..... ليرة لبنانية وذلك عند أول  
طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان أسباب هذه المطالبة .

و عليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط أو عقد  
بينكم وبين الامر السيد ..... (أو السادة ..... أو الشركة  
.....) وبأنه لا يحق لمصرفنا في أي حال من الأحوال ولا في أي وقت كان الإمتناع أو  
تأجيل تادية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالإستناد إلى كتاب الضمان هذا. كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق  
في المناقشة أو في الإعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم أو عن أي مسؤول لديكم ، أو حتى أن يقبل أي  
إعتراض قد يصدر عن السيد ..... (أو السادة ..... أو الشركة  
.....) أو عن غيره ( أو غيرهم أو غيرها ) بشأن دفع المبلغ إليكم بناءً لطلبكم .

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية ..... وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً  
إلى أن تعيدوه إلينا أو إلى ان تبغوننا إعفاءنا منه .  
إن كل قيمة تدفع من مصرفنا بالإستناد إلى كتاب الضمان هذا بناءً لطلبكم ، يخفّض المبلغ الأقصى  
المحدد فيه بذات المقدار. يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية و لصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان .  
وتنفيداً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل إقامة في مركز مؤسستنا في .....

المكان :

الصفة :

الإسم :

التوقيع :

جدول تفصيلي بالموصفات الفنية والكميات والأصناف المطلوبة

لتلزم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال

على الطرقات الجبلية أثناء فصل الشتاء .



**جدول تفصيلي بالموصفات الفنية  
والكميات والأصناف المطلوبة**

| الكمية           | المواصفات الفنية                                                                                                    | كيفية التسليم                                                                                                                  | الصنف                                                                         |
|------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| ألف طن<br>1000طن | الملح البحري الطبيعي<br>اللبناني ، متضمناً كافة نفقات<br>النقل وعملية وزن الكميات وكافة<br>النفقات والضرائب وخلافه. | يتم التسليم في مخازن دائرة<br>الآليات والتجهيزات في الدكوانة ،<br>أو في مراكز رفع الثلوج المعتمدة<br>بناءً لما تحدده الإدارة . | كميات من الملح<br>لزوم الإستعمال على<br>الطرقات الجبلية<br>أثناء فصل الشتاء . |

أشرف عليه  
رئيس دائرة الآليات والتجهيزات بالتكليف  
رئيس مصلحة الصيانة بالتكليف  
قدمه

المهندس وائل قصاب  
المهندس محمود الحجار

نظمه  
المهندس  
اسماعيل سعد

موافق  
المدير العام للطرق والمباني بالتكليف  
موافق  
وزير الأشغال العامة والنقل  
د. علي حبيب

المهندس طانيوس بولس

موافق  
مدير الطرق بالتكليف  
المهندس حسام يوسف

## الكشف التقديري

لتلزم شراء كميات من الملح المطلوبة للإستعمال  
على الطرقات الجبلية أثناء فصل الشتاء .



**الكشف التقديري  
الأصناف المطلوبة**

| الصنف                                                                                                                                                                                                                                                        | الكمية<br>(طن)     | السعر الإفرادي \$\$<br>(بالأرقام / بالأحرف) | السعر الإجمالي \$\$ |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|---------------------------------------------|---------------------|
| كميات من الملح البحري الطبيعي<br>اللبناني لزوم الإستعمال على الطرقات<br>الجبالية أثناء فصل الشتاء ، جاهزة<br>للإستعمال وفقاً لأحكام دفتر الشروط<br>الخاص واللوائح الفنية المرفقة ، مشتملاً<br>كافة المصاريف والرسوم باستثناء<br>الضريبة على القيمة المضافة . | ١٠٠٠<br>( ألف طن ) |                                             |                     |

المجموع العام باستثناء الضريبة على القيمة المضافة ..... \$\$

الضريبة على القيمة المضافة ..... \$\$

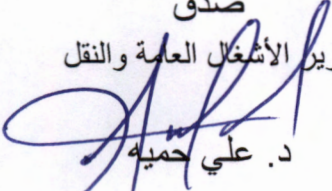
المجموع الإجمالي مع الضريبة على القيمة المضافة ..... \$\$

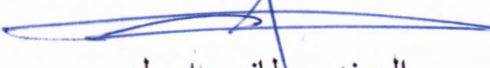
فقط : .....

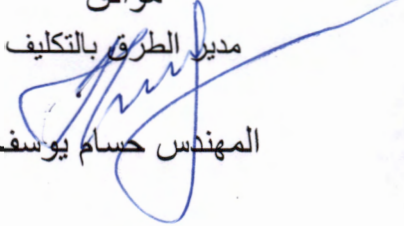
قدمه  
رئيس مصلحة الصيانة بالتكليف  
  
المهندس محمود الحجار

أشرف عليه  
رئيس دائرة الآليات والتجهيزات بالتكليف  
  
المهندس وائل فصاب

نظمه  
المهندس  
  
اسماعيل سعد

صدق  
وزير الأشغال العامة والنقل  
  
د. علي حميه

موافق  
المدير العام للطرق والمباني بالتكليف  
  
المهندس طانيوس بولس

موافق  
مدير الطرق بالتكليف  
  
المهندس حسام يوسف